S/2021/107

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/901)، التي تم فيها إطلاع مجلس الأمن على التقرير الدوري المرحلي الأول عن تنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين في دارفور، أتشرف بأن أرفق طيه التقرير الدوري المرحلي الثاني الذي يغطي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد ابراهيم محمد **الباهي**
القائم بالأعمال بالنيابة

080321 050321 21-02651 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

التقرير المرحلي لحماية المدنيين بولايات دارفور أيلول/سبتمبر 2020 – كانون الثاني/ يناير 2021

مقدمة

1 – إنفاذا لمسؤولياتها السيادية والدستورية، وإيمانا منها والتزاما بتوفير الحماية الكاملة لمواطنيها، فقد استمرت الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين بمختلف محاورها التي تندرج تحت الحماية الميدانية وبيئة الحماية. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ العديد من بنود ومطلوبات الحماية وفقا للمعايير الدولية لحماية المدنيين، بما في ذلك تلك الواردة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة باللاجئين والنازحين والمدنيين بصفة عامة. وقد تم ذلك بالتكامل والتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية طرفنا، خاصة فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) التي تم بالاشتراك معها تنفيذ العديد من ورش العمل على النحو الذي يرد تفصيلا في هذا التقرير.

2 – وفي محور الحماية الميدانية، واستباقا لقرار مجلس الأمن 2559 (2020) الذي أنهى تفويض بعثة يوناميد اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، فقد تم تنفيذ العديد من الخطوات والإجراءات التي من شأنها تأكيد عزم ومقدرة الحكومة على حماية مواطنيها، وأن خروج بعثة يوناميد لن يترتب عليه أي قصور في محور الحماية الميدانية، حيث شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تشكيل القوة المشتركة لحماية المدنيين التي قوامها 000 6 فرد. وتشمل القوة 500 عنصر من الشرطة النسائية تم تخريجهن مؤخرا بمدينة الفاشر في إطار الخطة للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى 000 6 آخرين من قوات حركات الكفاح المسلح الذين سوف ينضمون قريبا للقوة في إطار اتفاق السلام والترتيبات الأمنية، هذا بجانب تنفيذ دورات التدريب النوعي لعناصر هذه القوات على القانون الدولي الإنساني بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ودورات مشتركة مع أعضاء النيابة العامة على قوانين حماية المرأة والطفل، هذا بالإضافة إلى ورش العمل المشتركة التي تم تنفيذها مع بعثة يوناميد في إطار الترتيبات المتعلقة بنقل مهام حماية المدنيين إلى الحكومة على النحو المبين في التقرير.

3 – وفي محور بيئة الحماية، فقد تم تنفيذ العديد من المشروعات والإجراءات المتعلقة بمعالجة قضايا النازحين واللاجئين قبل توقيع اتفاق السلام في جوبا بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وجاء توقيع اتفاق السلام والبروتوكولات الستة الأخرى ذات الصلة ببيئة الحماية مكملا للإطار العام لهذا المحور من خلال البروتوكول الخاص بالنازحين واللاجئين ضمن اتفاق السلام، كما تم في هذا المحور اتخاذ وتنفيذ العديد من القرارات ذات الصلة بحكم القانون وحقوق الإنسان، وفي مقدمة ذلك قرارات التعديلات الجوهرية التي اتخذت على القانون الجنائي على النحو الوارد بصورة مفصلة في التقرير. كما تم في هذا المحور تنفيذ العديد من ورش العمل المشتركة مع بعثة يوناميد في مجالات رفع القدرات لمنسوبي المؤسسات العدلية. وتم في هذا المحور تنفيذ العديد من الإجراءات المتعلقة بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

وتفعيل الإجراءات التشغيلية القياسية لوقف تجنيد الأطفال بالتنسيق بين المجلس القومي لرعاية الطفولة والشركاء الدوليين. أما فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وكما هو مبين بالتفصيل في التقرير، فقد تم تنفيذ العديد من الخطوات المشتركة بين القوات المسلحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمجلس القومي لرعاية الطفولة بجانب العمل الميداني الكبير الذي تقوم به الآن وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة العمل والضمان الاجتماعي. كما تجدون في هذا المحور عرضا تفصيليا لما تم في تنفيذ العمل الإنساني في إطار الخطة الوطنية لحماية المدنيين بالإضافة إلى ما تم على صعيد آليات تجنب النزاعات وفضها ومعالجة قضايا الرحل وتطوير الرعاة.

التقرير المرحلي لحماية المدنيين بولايات دارفور (أيلول/سبتمبر 2020 – كانون الثاني/يناير 2021)

المحور	*ما تم تنفيذه*	*التحديات*
1 – معالجة قضايا النازحين واللاجئين	– استمرار النيابة العامة في العمل وفق خطة موضوعية والانتشار الكامل بجميع محليات دارفور رهنا بتحسن الأوضاع الأمنية لتسهيل تقديم خدمات النيابة العامة للنازحين. – تجري الآن عملية تجنيد 500 عنصر لشرطة ولاية وسط دارفور من سكان قرى العودة الطوعية للمساهمة في تأمين تلك القرى. – تسيير دوريات على مدار 24 ساعة في معسكرات النازحين في نيالا بولاية جنوب دارفور. – استهداف تجنيد عدد 000 2 عنصر لشرطة ولاية جنوب دارفور لتعزيز القوات الخاصة بتأمين معسكرات النازحين وقرى العودة الطوعية. – التخطيط لفتح 18 قسما للأسرة والطفل بمحليات ولاية جنوب دارفور. – في إطار معالجة قضايا اللاجئين والوقوف على معاناتهم والنزاعات التي تنشأ بينهم والمجتمعات المحلية حول الموارد والخدمات، وفي حالة نشوبها تقوم الشرطة باتخاذ الإجراءات الاحترازية والتأمينية اللازمة. – تأمين جميع قرى العودة الطوعية بولاية شرق دارفور بقوة من الشرطة لحفظ الأمن والاستقرار والمساعدة في حل المشاكل التي تحدث بين سكان القرى والمعسكرات في إطار ودي وفق الأعراف المحلية بولاية شرق دارفور. – تعزيز نقاط الشرطة بقوة إضافية بكل من أنجيمي وقوكر وملي ووادي نيالا وإنديكا بولاية غرب دارفور. – تجنيد عدد 320 عنصرا من الشرطة في المناطق المتأثرة بالنزاعات بولاية غرب دارفور. – باشرت لجان التحقيق في أحداث كريندنق غرب دارفور وفتابرنو شمال دارفور ونيرتتي غرب دارفور أعمالها. – قام السيد النائب العام بزيارة مدينة الجنينة بصحبة عدد من أعضاء النيابة العامة.	– التحديات تتمثل في توفر التمويل اللازم لتوفير المقار والسكن ووسائل الحركة وتحسن الأوضاع الأمنية في بعض المحليات. توفير عدد كاف من المركبات. – عدم توفر المعدات الكافية للأقسام الجديدة. – توفير الميزانيات اللازمة لإكمال العمل وفق المطلوب. – توفير بيئة مساعدة لتعاون الأفراد في تلك المجتمعات دون خوف، مثلا توفر آليات حماية الشهود.

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات
2 – حكم القانون وحقوق الإنسان	– تم تكليف النائب العام للوقوف على أحداث الجنينة الأخيرة وتم تشكيل لجنة تحقيق في الأحداث. – تم حصر القوة العاملة بولايات دارفور من وكلاء النيابة للنظر في إعادة انتشارها بما يحقق انتشارا أوسع يحقق المطلوب في خطة آلية حماية المدنيين. – تواصل اللجان المكونة من النيابة العامة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور عملها. – قدمت النيابة العامة ملاحظاتها على قوانين مفوضيات مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية إلى جانب القوانين الأخرى التي تعمل وزارة العدل على تعديلها أو إصدارها، بما في ذلك حظر العقوبات المهينة والمحطة للكرامة بحيث عالجت الإصلاحات القانونية بصورة جذرية وضع النساء الحوامل والمصطحبات بأطفال في السجون أو في نزاع مع القانون. – تم تطوير لوائح تنفيذية للتدابير المجتمعية المختلفة غير السالبة للحرية (العدالة الإصلاحية أو الترميمية). ولقد تم إطلاق سراح حوالي 838 طفلا من مراكز الاحتجاز في خطوة مهمة في طريق إصلاح النظام الجنائي بالبلاد. – تم فتح أقسام جديدة بولاية شمال دارفور بكل من كتم ومليط وكورما وشوبا وكبكابية. – تم تكوين لجان من الشرطة المجتمعية من داخل معسكرات النازحين لإعانة الشرطة في حفظ الأمن. – قيام دورات تثقيفية للنازحين بالتعاون مع يوناميد برعاية شرطة جنوب دارفور. – تم فتح قسم للأسرة والطفل بمحلية اللعيت بولاية شمال دارفور. – فتح عدد 10 مكاتب للقضايا الجنسانية بأقسام الشرطة بولاية شمال دارفور. – تم فتح أقسام جديدة بولاية جنوب دارفور بكل من بلبل دلال عنقرة وقريضة ومرشنج. – تجري الآن عملية استكمال سجن نيالا الجديد لاستيعاب عدد من نزلاء السجون بولايات دارفور الأخرى، مما يحسن من بيئة السجون وفك الاكتظاظ بسجون الولايات المختلفة. – تم تنفيذ أنشطة توعوية تشمل التوعية ضد مخاطر جائحة كورونا والإجراءات الوقائية والتوعية بقضايا العنف الجنساني وحقوق المرأة والطفل وقضايا الزواج المبكر والعنف الأسري، وذلك بمناطق النازحين وقرى العودة الطوعية بولاية شرق دارفور. – تم إصدار أوامر تأسيس لعدد 18 نيابة إضافية. – تم تشييد نيابة محلية بليل، ومكتب المدعي العام لجرائم دارفور بالجنينة.	– التحديات تتمثل في توفر التمويل اللازم.

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات
	– تم تشغيل نيابة نيرتتي بوسط دارفور.	
	– تم نقل ثلاثة وكلاء نيابة للعمل بنيابة نيرتتي.	
3 – رفع القدرات لمنسوبي القوات النظامية والمؤسسات العدلية	– وصلتنا آلاف المعاينات النهائية لاستيعاب عدد مقدر من وكلاء النيابة للعمل في النيابة العامة. وقد خصصت نسبة 20 في المائة من الوظائف لأبناء إقليم دارفور، الأمر الذي يمكن النيابة العامة من توفير عدد إضافي من وكلاء النيابة للانتشار المنشود في دارفور.	– التحديات تتمثل في توفر التمويل اللازم. – صعوبة استمرار تدريب أعداد كبيرة في ظل تفشي جائحة كورونا في العالم.
	– أكملت النيابة العامة استعدادها تماما لتطبيق ما يتعلق بها من بنود اتفاق السلام والتي نصت على توحيد إدارة النيابة العامة في دارفور في إدارة موحدة جديدة. وتأمل النيابة في أن ذلك الأمر ربما يحسن ويسهل تقديم الخدمات للمواطن.	
	– في إطار خطة الربط الشبكي بين النيابات العامة والمتخصصة في دارفور ورئاسة النيابة العامة بالخرطوم، تم تحديد الاحتياجات الفنية لعملية الربط الشبكي. وقد تم الجلوس مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حيث أبدى المكتب استعدادا كبيرا للمساعدة في إنجاز الربط الشبكي.	– استمرار التدريب مع تطبيق معايير التباعد الاجتماعي واتخاذ التدابير الأخرى لمكافحة جائحة كورونا.
	– تم وضع خطة ومنهج تدريبي لتدريب وكلاء النيابة العامة المنتشرين في دارفور.	
	– تم تدريب أكثر من 000 7 عنصر من القوات المسلحة والدعم السريع على حقوق وحماية الأطفال تدريبا أساسياً.	
	– تم تأهيل 100 ضابط في مجال تدريب المدربين العسكريين على حقوق وحماية الأطفال تدريبا متقدما.	
	– تم تدريب 000 7 فرد على القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.	
	– تم تجديد مذكرة التفاهم بين القوات المسلحة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 23 كانون الثاني/يناير 2020، وتهدف إلى التدريب على أحكام القانون الدولي الإنساني ونشرها والمساعدة في صياغة قواعد الاشتباك وتصميم وتحديث ونشر منهج متعدد المستويات للقانون الدولي الإنساني يتم تدريسه والتدريب عليه في المؤسسات التعليمية العسكرية.	
	– تم تشكيل اللجنة التوجيهية وفقا لمذكرة التفاهم بين القوات المسلحة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بقرار من رئيس هيئة الأركان بالرقم 478 بتاريخ 9 آب/أغسطس 2020.	
	– جاري التحضير لتأهيل 25 ضابطا من القوات المسلحة للعمل كمدربين على موضوعات حماية المدنيين بغرض تدريب القوات المشتركة للحماية بالتعاون مع يوناميد والجهات ذات الصلة.	

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات
	– دورة تدريبية بعنوان الأمن مسؤولية الجميع، شارك فيها عدد 94 من معسكرات النازحين و 4 من الشرطة، قرب دارفور.	
	– دورة تدريبية في مجال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، استهدفت الدورة عدد 6، منهم 3 من الضباط و 3 من ضباط الصف، غرب دارفور.	
	– دورة تدريبية في الحماية والحلول المستدامة، استهدفت الدورة عدد 10 ضباط وعدد 7 من ضباط الصف، ولاية غرب دارفور.	
	– دورة تدريبية في مجال الدور المجتمعي مع الشرطة، استهدفت الدورة عدد 15 من الشرطة السودانية، ولاية غرب دارفور.	
	– ورشة عمل القيادة العليا لقوات الشرطة شارك فيها عدد 3 من المحاضرين من الشرطة وعدد 5 دارسين من الشرطة، ولاية غرب دارفور.	
	– ورشة عمل حول تفعيل مكاتب العنف المجتمعي على أساس النوع الاجتماعي استهدفت عدد 11 فردا من ضباط الصف وعدد 1 من ضباط الشرطة محاضر، ولاية غرب دارفور.	
	– ورشة تدريبية في التحري لأفراد الشرطة استهدفت عدد 20 دارسا منهم 3 أفراد من الشرطة السودانية محاضرين، ولاية غرب دارفور.	
	– دورة تدريب المدربين بشأن حماية المدنيين، استهدفت هذه الدورة عدد 15 من الأفراد، الخرطوم.	
	– دورة في تدريب المدربين لقوات الشرطة السودانية بخصوص حماية المدنيين، استهدفت هذه الدورة من كل ولاية عدد 10 من ضباط الصف، الخرطوم.	
	– تنظيم دورات تدريبية جديدة لحماية المدنيين، استهدفت هذه الدورة عدد 80 من الضباط وضباط الصف.	
	– دورة تدريبية في مجال الإجراءات القياسية لوحدات حماية الأسرة والطفل، واستهدفت هذه الدورة عدد 40 من أفراد الشرطة السودانية، عدد 3 محاضرين من ضباط الشرطة السودانية، ولاية غرب دارفور بشمال دارفور.	
	– ورشة تدريبية لتقييم احتياجات الشرطة ببري.	
	– تخريج عدد 414 من قوات الشرطة بشمال دارفور للعمل على حماية المدنيين تشمل عدد 11 من العنصر النسائي.	
	– إدخال دفعة جديدة بولاية جنوب دارفور قوامها 130 فردا منهم 30 يتبع للعنصر النسائي.	

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات
4 – **النشر العملياتي للقوات النظامية والتشكيلات العسكرية**	– تم تأسيس وتجميع القوة المشتركة لحماية المدنيين ويجري تدريبها الآن بمركز دراسات السلام التابع للقوات المسلحة قبل نشرها في دارفور، وتتألف من 000 6 عنصر معظمهم من الشرطة قبل أن يتم رفع القوة إلى 000 20 عنصر.	– تجهيزات القوة (المادية واللوجستية). – تدريب القوة (توفير وسائل ومعينات التدريب). – تحديد معسكرات ومواقع مجهزة لتمركز القوة. – التخطيط لتدريب جميع أفراد القوة في وقت واحد بالنظر إلى الظروف الصحية المتعلقة بالجائحة.
5 – **نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج**	– تم إنشاء قوة مشتركة لجمع السلاح والعربات غير المقننة وتم توجيهها لأحكام التنسيق، مع قوة حماية المدنيين.	
6 – **مكافحة العنف ضد المرأة والطفل**	– يجري الآن استكمال بيانات الأسرة والطفل بولايات جنوب وشرق وغرب دارفور والتي تأخر استكمالها بسبب الأوضاع الاقتصادية وزيادة الأسعار، وبناء شراكات بين القوات المسلحة واليونيسف ومجلس الطفولة لتحديث منهج تدريب أفراد القوات المسلحة على حقوق الأطفال وحمايتهم من الانتهاكات الستة الجسيمة التي تقع عليهم في مناطق النزاعات المسلحة. – يجري العمل حاليا على تشييد عدد 3 نيابات للطفل بولايات شرق وجنوب وغرب دارفور.	– التحديات تتمثل في إكمال التمويل اللازم. – تسريع عملية بناء النيابات.
7 – **محور العمل الإنساني**	– تخدم الوزارة، بشكل شامل، عملية السلام الشامل والمستدام، من خلال آليات تنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) الخاص بالمرأة والسلام والأمن. كما أن الوزارة لها دور رئيسي في تنفيذ خطة حماية المدنيين المجازة من قبل مجلس الوزراء الانتقالي، ومجلس الأمن، في محور الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له، وهو المحور السادس في الخطة الوطنية لحماية المدنيين، والعون الإنساني، وهو المحور السابع. – لتفعيل دور الأجهزة الحكومية في حماية المدنيين، فيما يلي خروج يوناميد. الوزارة معنية بشكل مباشر بتوفير الحياة الكريمة وتعزيز الكرامة، لذا من خلال الوحدات	التمويل والدعم التقني أيضا.

الولاية	الضباط	ضباط الصف والجنود
شمال دارفور	8	261
مؤخرة القيادة (الخرطوم)	4	100
جنوب دارفور	8	300
مؤخرة القيادة	4	100
شرق دارفور	1	35
مؤخرة القيادة	8	عدد 2 سرية
غرب دارفور	3	80
مؤخرة القيادة	4	100

* ملحوظة: يوجد عدد 2 سرية مع قائد قوات الشرطة بالخرطوم.

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات

المختلفة عملت الوزارة على الاســـتجابة للاحتياجات المختلفة وبتركيز أكبر في مناطق الصراع وولايات دارفور.

- تعزيز الوصول للخدمات الصحية تم من خلال تغطية وصلت إلى 318 614 أسرة في معسـكرات النازحين وقرى العائدين. ودعم وتأهيل المراكز الصـحية، من خلال توفير الأجهزة والمعدات الطبية، لتشـغيل 57 مركزا صـحيا بقرى النازحين، إضـافة لإقامة مجمع تشخيصي متكامل في ولاية شرق دارفور، وتوفير جهاز أشعة مقطعية ومولد أوكسـجين في ولاية غرب دارفور. وشـملت خدمات التأمين الصـحي في تلك المناطق أيضـــا تنفيذ مخيمات لخدمات العيون والقلب والأطفال والنســـاء والولادة، كما احتوت الأنشـــطة على تنفيذ برنامج المســـح المبكر لســـرطان الثدي بجميع الولايات وتنفيذ حملات توعوية وصحية.

- وفي إطار توسيع الخدمات الصحية في هذه الولايات، وبالتنسيق مع وزارة الصحة، قام الصـندوق القومي للتأمين الصـحي بشـراء أجهزة ومعدات طبية لتشـغيل 107 مراكز صحية، بكفاء تضمن تلقي المستفيدين الخدمات بصورة أفضل.

- وفي إطـار تعزيز وتقويـة الحمـايـة الاجتمـاعيـة قـام مصـــرف الادخـار والتنميـة الاجتماعية بتنفيذ مشروع "شامل"، حيث منح المصرف قروضا حسنة، خلال هذه الفترة، بمبلغ 562 64 ألف جنيه، لعدد 797 5 مســـتفيدا لزيادة الإنتاج وتحســـين المستوى المعيشي وخفض الفقر، بالوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين.

- وقامت الوزارة من خلال وفد مكون من وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومدير عام وحدة مكافحة العنف ضـد المرأة ومدير إدارة التعاون الدولي ومسـتشـار الوكيل للشراكات بزيارة شملت ولاية شمال دارفور ووسط دارفور وغرب دارفور. ومن خلال الزيارة عقدت لقاءات تقييمية لوزارات التنمية الاجتماعية الولائية لتحديد الاحتياجات والتحديات وكيفية مســاندة الوزارة الاتحادية للوزارات الولائية، وتم تنوير الولاة وأمانة الحكومة بأهمية دعم وحدات مكافحة العنف ضـــد المرأة الولائية للقيام بعملها من خلال تكوين وحدات بالولايات التي لا توجد بها وحدة متخصصة أو تقوية الوحدات الموجودة فعلا من خلال رفدها بالكوادر المؤهلة وتيســـير عملها. وقام الوفد بزيارة خاصة لمنطقة ميستري الواقعة قرب الجنينة حاضرة ولاية غرب دارفور والتي وقعت بها أحداث مؤسفة في تموز/يوليه الماضي راح ضحيتها ما يقرب من 60 شخصا، وقد تمت تغطية النازحين المؤقتين بمســـتري تغطية كاملة ببرنامج الدعم النقدي المباشر.

- اســتمرت وحدة مكافحة العنف ضــد المرأة والطفل بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في العمل كآلية تنسيق بين الوزارات القومية المختصة والولايات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية ورصـــد المعلومات. وقد عقدت لقاءات تشاورية لتحديد الأولويات مع نساء من دارفور، يمثلن قطاعات

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات

مختلفة، نازحات، ولاجئات، وقائدات مجتمعيات، تم على إثرها تحديد الأولويات العاجلة لحماية النساء والأطفال، كما تم التنسيق مع بعثة "يوناميد" في عدد من اللقاءات وورش العمل المشتركة لتقوية التدخل من الجانب الحكومي والبناء على الموارد والمعطيات الموجودة، وتم تكوين آليات مشتركة لضمان سلاسة التسليم والمساندة للقطاع الحكومي.

- التسليم إيمانا بدور العمل اللامركزي والقومي، فقد تم رسميا تدشين حملة الستة عشر يوما لمكافحة العنف ضد المرأة على المستوى القومي بمدينة الفاشر حاضرة شمال دارفور من خلال فعاليات مؤتمر ملتقى نساء دارفور الذي ناقش دور ملتقى نساء دارفور في تنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325 (2000) والخطة الوطنية لحماية المدنيين ودورهن في تكوين اللجان الوطنية والولائية. وقد كان المؤتمر بدعم من الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية في يوناميد وتنظيم اللجنة التنفيذية لملتقى نساء دارفور وجمع نساء من ولايات دارفور الخمس بتمثيل عالي المستوى كما وكيفا من حيث التمثيل للنساء من معسكرات النازحين وحكومات الولايات وممثلات المؤسسات الأكاديمية والمراكز المتخصصة والمجتمع المدني. وكان شعار الحملة لهذا العام "لنلتزم بمسؤولية الاستدامة في حماية النساء والفتيات". وقد تم نقل المؤتمر الصحفي عبر التلفزيون القومي والإذاعات المحلية والقومية. وأتت الرسالة من الشعار قوية جدا لمخاطبة كثير من جذور المشكلات المؤججة للصراع وبناء منصات نقاش واسعة لتفعيل آليات الحماية وتبين التزامات الدولة تجاه حماية النساء والفتيات بالأخص في مناطق النزاع. وتعمل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أيضا بتنسيق كامل مع رئيسات آليات الحماية المجتمعية بمعسكرات ولايات دارفور وتتسق بشكل كبير مع ملتقى نساء دارفور لتدريب أعضاء آليات الحماية والعمل على تفعيل أدوارهن ورفع مستوى الثقة بينهن وبين المكون الحكومي لتفعيل أجهزة الإنذار المبكر المجتمعية.

- كما تم عقد ورشة تشاورية للوحدة وقيادات العمل الشرطي لتفعيل دور الحماية، وخرج اللقاء بتوصيات مهمة جدا لتفعيل المكاتب الخمسين لحماية النساء الموجودات بمراكز الشرطة بدارفور. وتم رفع التوصيات إلى السيد مدير عام الشرطة وتتضمن إجراءات خاصة إدارية لتحسين الحماية وتفعيل القانون الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة بعد أن تتم إجازته.

- وجرى دعم تنفيذ اتفاق إطار التعاون بين السودان والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، الموقع في آذار/مارس 2020، بنيويورك، ويعد هذا الاتفاق اختراقا كبيرا. والعمل على وضع أسس لتنفيذ الاتفاق سيكون خطوة إيجابية وفاعلة فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات ورفع الثقة بشكل كبير في آلية حماية المدنيين وفعاليتها والتزام الدولة. وقد تمت في هذا الإطار زيارات برعاية السيدة وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية لوزير الدفاع وقائد قوات الدعم السريع النائب الأول

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات

لرئيس مجلس السيادة الانتقالي لضمان الالتزام المؤسسي بخلق وحدات خاصة بقضايا الجنسانية ومكافحة العنف الجنساني والعنف الجنسي تحديدا.

- وقد تم وضع قرار تكوين اللجنة الوزارية المعنية برئاسة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبعضوية ممثل وزارة الدفاع والعدل ومدير عام الشرطة وإدارة حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة الخارجية وإدارة شرطة حماية الأسرة والطفل والأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة كمقرر للجنة. وسيكون أول اجتماعات اللجنة لوضع الخطة الخاصة بالسودان لتنفيذ الاتفاق الإطاري.

- لتفعيل دور الإعلام الموجه لإحداث التغيير المجتمعي ورفع الوعي العام لحماية النساء والفتيات، تم تدريب 30 من الدراميين والتشكيليين وكتاب السيناريو ومصممي الجرافيكس في مكافحة العنف الجنساني وكيفية صنع الرسائل الموجهة للتوعية، وأيضا تم تدريب 25 من كتاب العمل الصحفي، بمن فيهم المؤثرون في مواقع التواصل الاجتماعي ومعدو البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمحررون. وضمن أنشطة الستة عشر يوما لمكافحة العنف ضد المرأة دربت 25 كاتبة رواية على الأسس المعرفية بالعنف الجنساني وأسس مكافحة العنف الجنساني بالتركيز على النساء والفتيات، وكل هذا ضمن الحملة الإعلامية المستمرة لخلق المسؤولية الاجتماعية لضمان حماية النساء والفتيات وخلق وعي مجتمعي.

- أقامت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون مع يوناميد ومفوضية نزع السلاح وإعادة الإدماج مائدة مستديرة لمناقشة أساسية نزع السلاح والإدماج المراعي للمنظور الجنساني وعلاقتها المباشرة بالحماية والوقاية من العنف الجنسي وكل أنواع العنف الجنساني بحضور ممثل وزير الدفاع ومستشار رئيس الوزراء للسلام ومنظمات المجتمع المدني وحركات الكفاح المسلح والشرطة وأكاديميين ونشطاء مجتمعيين.

- وأخيرا أكملت الوحدة مسودة القانون الخاص بمكافحة العنف الجنساني كجهة فنية منوط بها وضع أسس قانونية وتشريعية للحماية والوقاية من العنف الجنساني، وهو أول قانون متخصص على المستوى الوطني وهو الآن موضوع للإجازة النهائية وسيكون دليلا حقيقيا على التزام الدولة بحماية النساء والفتيات ووقايتهن من العنف الجنساني.

- تفعيلا لخطة حماية المدنيين، تقرر دمج مكون مدني متخصص في آليات بناء البيئة الحامية، بما فيها حقوق النساء وحماية النساء والأطفال. وتقرر أيضا التواصل مع المجتمعات لرفع مستوى الثقة والتواصل مع أجهزة الإنذار المبكرة والآليات المجتمعية لرفع كفاءة الاستجابة لدى القوات المشتركة وتفعيل الحماية الحقيقية للوقاية من أي عامل عنف قبل وقوعه والعمل على فض النزاعات قبل تفاقمها ومعالجة جذور المشكلة.

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات
8 – آليات تجنب النزاعات وفضها	– تهيئة المجتمع بالتصالحات والتعايش وقبول الآخر. – منع ومحاربة التحريض والكراهية.	– الإدارة الأهلية لمعالجة الإشكاليات. – ضرورة معالجة التقاطعات المتعلقة باستخدامات الأراضي والحواكير. – تنظيم العمل في التنافس حول الموارد.
9 – قضايا الرحل وتطوير الرعاة	*ولاية وسط دارفور* – فتح المسارات والصواني للرعاة. – تطعيم القطيع. – إنشاء وتأهيل الشفخانات وحلقات ومخيمات توعوية إرشادية للرعاة في كل المحليات. – فتح شبكة خطوط النار. – ترسيم المسارات والمراحيل. – منع ومحاربة التحريض والكراهية. – تهيئة المجتمع بالتصالحات والتعايش وقبول الآخر. *ولاية شرق دارفور* – تأمين المسارات والصواني لحركة الرعاة فترة الحصاد. – توفير الحماية بمواقع التقلتات والمشاريع الزراعية للمزارعين والرعاة. – ترسيم المسارات والمراحيل. – الفصل بين الرعاة والمزارعين لتجنب الاحتكاكات. – الحفاظ على الغطاء النباتي من القطع الجائر. – التوعية وسط الرعاة والمزارعين. – قيام مخيمات لتوفير الرعاية للرحل. *ولاية جنوب دارفور* – تم إجراء مسح ميداني للمسارات التي بها إشكالات وخاصة في النقاط التالية:	

المحور	ما تم تنفيذه	التحديات

- مرحال بليل 25 كيلومترا
- مرحال كاس الشمالي 15 كيلومترا
- مرحال كاس الجنوبي 15 كيلومترا
- تفعيل لجان المحليات والزيارات الميدانية لمرحال عد الفرسان، ومرشنج، ونتيقة.

ولاية شمال دارفور

- فتح المراحيل والمسارات.
- فتح خطوط النار والحفاظ على المراعي ونثر البذور ذات القيمة الغذائية العالية.
- تحسين وإنشاء خدمات المياه حول المراعي والمسارات.
- تقديم الخدمات البيطرية والتعليم والصحة.
- إقامة ورش تدريبية للرحل لتعريفهم بالحقوق والواجبات.
- تنشيط حماية الموسم الزراعي والتي تتكون من الرعاة والمزارعين في العمل على فتح المسارات ومنع الاحتكاكات في مناطق التماس.
- تم نثر بذور لعدد 756 فدانا بمحليات مليط، والكومة، وريفي الفاشر.

ولاية غرب دارفور

تنفيذ مرحال جرجيرا بحوض وادي عدار بطول 40 كيلومترا، وذلك عن طريق وضع الأعمدة الخرسانية 140 عمودا بالتعاون مع منظمة خدمات العون العالمية.

- تم جمع عدد 6,05 أطنان من بذور نباتات المراعي الطبيعية للأنواع من قبيل اللصيق، ودفرة أبو أصابع، والقوار، والبغيل، والمساحة المنثور فيها تقدر بحوالي 617 1 فدانا، وذلك بالمشاركة مع منظمات خدمات الإغاثة الكاثوليكية، والإغاثة العالمية، وخدمات المعونة الدولية. وتم نثر البذور في المناطق التالية:
- محلية هبيلا في مناطق خروبة، ومسمجي، وأيور، وسمبلة، وضل منقة.
- محلية الجنينة في مناطق صينية بان جديد، وشرق منطقة جديد، وعدار.
- محلية سربا في منطقة نيرة.
- محلية جبل مون في منطقة قوز منو، والمكا.

- هنالك 600 كيلوغرام بذور (أصابع، ولصيق، وقوار، وبغيل) تم نقلها إلى منطقة خوربرنقا، مكتب منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ولكن لم يتم التنسيق مع إدارة المراعي في عملية نثرها بعد.

المحور	*ما تم تنفيذه*	*التحديات*
10 – الخدمات الصحية العلاجية في مدينة الجنينة	– استقبال الجرحى والمصابين مجانا في مستشفى الجنينة والسلاح الطبي ومستوصف النسيم الخاص. – نقل 14 مصابا بحالة حرجة إلى ولاية الخرطوم. – إرسال إمداد إضافي لمدينة الجنينة من الأطباء والمتطوعين بالإضافة إلى 8 أطنان من الأجهزة الطبية والأدوية اللازمة لدعم الفريق. – إرسال فريق طبي اتحادي للإمداد من مستشارين في الجراحة العامة والعظام. – توفير إمداد اتحادي عبر الطوارئ وإمداد من منظمة الصحة العالمية في شكل مدخلات جراحية. – إجراء عدد من العمليات في ثلاثة مستشفيات (السلاح الطبي، ومستشفى النسيم الخاص، والجنينة). – تحويل عدد 30 عملية إخلاء مصاب للعلاج بالخرطوم بمستشفيات التميز، وشرق النيل، والسلاح الطبي.	